

المشروع بالأرقام

280

استشارة قانونية مجانية.

216

مشاركاً ومشاركة في جلسات التوعية القانونية.

14

جلسة توعية قانونية.

71

استشارة مرتبطة بالوثائق القانونية.

17

إحالة إلى جهات وخدمات مختصة.

الوصول إلى العدالة يبدأ بمعرفة الحقوق

العيادة القانونية في حمص

دعم قانوني مجاني، وتعزيز الوعي بالحقوق، ومساندة الأسر المتأثرة بالنزاع في مواجهة التحديات القانونية.

أثر مشروع العيادة القانونية في حمص | 2025-2026



تحديات قانونية مستمرة في حياة الأسر السورية

خلّفت سنوات النزاع في سوريا تحديات قانونية معقدة ما تزال تؤثر في حياة الأفراد والأسر، ولا سيما النساء والأسر المتأثرة بالنزوح، وعائلات المفقودين والمختفين قسرياً.

فقدان الوثائق الرسمية، وصعوبة تسجيل الوقائع المدنية، وتعقيدات إثبات الملكية والميراث، وعدم وضوح الإجراءات القانونية، كلها عقبات قد تحول دون قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي حمص، برزت الحاجة إلى خدمات قانونية مجانية وميسرة تساعد الأسر على فهم أوضاعها القانونية، والتعرف على الإجراءات المتاحة، والحصول على التوجيه المناسب.

استجابة مركز أمل

بدعم من المؤسسة الأورومتوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، نقّذ مركز أمل للمناصرة والتعافي مشروع العيادة القانونية في حمص، بهدف تعزيز الوصول إلى العدالة وتوفير المساعدة القانونية للفئات المتأثرة بالنزاع.

جمع المشروع بين أربعة مسارات متكاملة:

التوعية القانونية:

تعزيز معرفة أفراد المجتمع بحقوقهم وسبل حمايتهم.

الاستشارات القانونية المجانية:

تقديم المشورة والتوجيه بشأن القضايا والإجراءات القانونية.

المناصرة والإصلاح القانوني:

تطوير ونشر توصيات تعالج التحديات المرتبطة بالحقوق والوصول إلى العدالة.

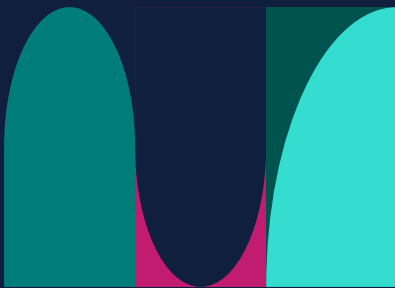
الإحالة والتنسيق:

ربط الحالات بالجهات والخدمات المختصة وفق احتياجاتها.

280

استشارة قانونية مجانية

قدّم المشروع 280 استشارة قانونية
للأشخاص واجهوا تحديات تتعلق
بحقوقهم أو بإجراءات قانونية تؤثر
في حياتهم اليومية.



التوزيع حسب الجنس:



71 استشارة متعلقة بالوثائق القانونية

شملت الخدمات تقديم الاستشارات لأشخاص احتاجوا إلى معلومات
أو توجيه بشأن الحصول على الوثائق المدنية والقانونية، أو معالجة
الصعوبات المرتبطة بالإجراءات الرسمية.

17 إحالة إلى جهات وخدمات أخرى

لم تتوقف استجابة المركز عند تقديم الاستشارات المباشرة؛ بل عمل
على توجيه الحالات التي تطلبت دعماً إضافياً إلى الجهات المناسبة.

7 إحالات إلى الهيئة الوطنية للمفوضين.

إحالتان داخليتان إلى مكتب مركز أمل في تركيا.

8 إحالات إلى منظمات محلية لتلبية احتياجات أخرى.

ساهم هذا النهج في توفير مسارات إضافية للدعم، خصوصاً للحالات التي تتداخل فيها الاحتياجات القانونية مع احتياجات
الحماية والخدمات الأخرى.

14

جلسة توعية قانونية

لم يقتصر المشروع على الاستجابة للاحتياجات القانونية الفردية، بل عمل أيضاً على تعزيز معرفة أفراد المجتمع بحقوقهم وإجراءات حمايتهم.

نظّم المركز 14 جلسة توعية قانونية تناولت موضوعات مرتبطة بالأحوال المدنية والشخصية، والحقوق العقارية، والميراث، والإجراءات القانونية اليومية.

216

مشاركاً ومشاركة



■ 176 امرأة — 81.5%

■ 40 رجلاً — 18.5%



الاستجابة للاحتياجات أثناء التنفيذ

المعرفة القانونية ليست مجرد معلومات؛ بل وسيلة تساعد الأفراد على فهم خياراتهم واتخاذ قرارات أكثر وعياً بشأن حقوقهم.

ماذا كشفت الاستشارات القانونية؟

أظهرت تقارير المتابعة القانونية مجموعة من القضايا والاحتياجات المتكررة التي تواجه الأسر والأفراد في حمص.

1. الوثائق المدنية والأحوال الشخصية

صعوبات تسجيل الزواج والطلاق والولادات والوفيات، والحصول على الوثائق الرسمية، وتوثيق الوقائع المدنية التي حدثت خارج سوريا.

2. المفقودون والمختفون قسرياً

التحديات التي تواجه العائلات في معرفة مصير أقاربها، والحصول على الوثائق المتعلقة بوضعهم القانوني، وتسوية المسائل المرتبطة بالميراث والحقوق الأسرية.

3. السكن والأراضي والملكية العقارية

فقدان سندات الملكية، والنزاعات العقارية، واستمرار بعض إجراءات الحجز على الممتلكات، والتزوير في المعاملات العقارية.

4. حقوق النساء وقضايا الأسرة

الزواج والطلاق والنفقة، والعنف الأسري، وصعوبات الوصول إلى الحماية القانونية، والحفاظ على الحقوق الشخصية والمالية للنساء والأطفال.

5. المظالم القانونية المرتبطة بالنزاع

الآثار القانونية للاعتقال السابق، والفصل من العمل، ومصادرة الممتلكات، والتحديات المرتبطة بمراجعة القرارات والإجراءات الصادرة خلال سنوات النزاع.

احتياجات مترابطة تتطلب استجابة متكاملة

أظهرت تجربة المشروع أن المشكلات القانونية لا تحدث دائماً بصورة منفصلة؛ فغياب وثيقة رسمية قد يؤثر في الحقوق الأسرية أو الملكية أو الميراث، وقد تواجه الأسرة الواحدة تحديات قانونية متعددة في الوقت نفسه. وأكدت هذه التجربة أهمية توفير المشورة القانونية الميسرة، والمعلومات الموثوقة، ومسارات الإحالة والتنسيق لمعالجة احتياجات الأفراد والأسر.

من الدعم القانوني إلى المناصرة

إلى جانب تقديم الاستشارات وجلسات التوعية، طوّر مركز أمل للمناصرة والتعافي ونشر وثيقة توصيات للإصلاح القانوني. وجاء هذا العمل في إطار جهود المركز لتعزيز النقاش حول التحديات القانونية التي تواجه المجتمعات المتأثرة بالنزاع، وتسليط الضوء على الحاجة إلى حماية الحقوق وتحسين الوصول إلى العدالة.

أثر يتجاوز الأرقام

ساهم المشروع في توفير خدمات قانونية مجانية لأفراد وأسر واجهوا تحديات في فهم حقوقهم أو التعامل مع الإجراءات القانونية، كما أتاح فرصاً للتعليم والتوعية القانونية وربط بعض الحالات بجهات مختصة. ومن خلال أنشطته، أبرز المشروع ثلاثة احتياجات أساسية:

ضرورة تطوير إجراءات أكثر وضوحاً
وفاعلية لحماية الحقوق ومعالجة
المظالم القانونية.

أهمية تعزيز المعرفة القانونية، ولا
سيما لدى النساء والأسر المتأثرة
بالنزاع.

استمرار الحاجة إلى المساعدة القانونية
المجانية والميسرة.

استمرار الحاجة إلى العدالة

رغم النتائج المحققة، ما تزال الأسر المتأثرة بالنزاع تواجه تحديات قانونية وإدارية تتطلب اهتماماً مستمراً وتعاوناً بين الجهات المعنية.

وتؤكد تجربة العيادة القانونية في حمص أهمية المبادرات المجتمعية التي تجمع بين المساعدة القانونية والتوعية بالحقوق والمناصرة من أجل التغيير.

الوصول إلى العدالة لا يبدأ دائماً في قاعات المحاكم؛ فقد يبدأ باستشارة قانونية، أو معلومة موثوقة، أو فهم الخطوة الأولى للمطالبة بحق.